الأطراف الداخلة في النزاع من الجانب العربي متعددة، واذا كان العرب لا يستطيعون شن الحرب، على الأقل في الظروف الراهنة، دون مصر، فإن مصر لا تستطيع دون الأطراف العربية الأخرى تحقيق سلام ذي معنى؛ ذلك أن فلسطين هي المركز قدر ما يتعلق الأمر بالسلام وليس مصر.

وذهب لطفي الخولي، في مداخلته الشفوية المطولة، والتي كانت الكلمة الختامية، الى أن اتفاقية كامب ديفيد لم تفشل لأنها كانت تسوية منفردة على حساب العرب والفلسطينيين فحسب، بل أيضاً لأنها حاولت فرض السلام بالشروط الاسرائيلية على الشعب المصري أولاً، ثم على الشعوب العربية الأخرى. وقال الخولي: ان المقاطعة العربية لعبت دوراً في افشال كامب ديفيد، الّا أن الأكثر أهمية هو أن الاتفاقية خلقت في مصر وضعاً خطيراً أدى الى اثارة النقمة على السادات من أطراف متعددة. فالأطراف المتدينة أثارها تعصب بيغن الديني وتمسكه بالقدس، والعسكرية الوطنية المحترفة اعتبرت أن السادات فوت عليها فرصة تاريخية خلقتها حرب تشرين (أكتوبر) للانتقام من هزائمها المتكررة أمام العسكرية الاسرائيلية؛ وذلك باتباعه سياسات «الكيلو ١٠١» و«الخطوة ــ الخطوة»، والاكثر من ذلك اجبار الجيش على رفع أعلام اسرائيل تحية لبيغن عند زيارته لمصر. ويرى الخولي أيضاً أن سياسة الانفتاح الاقتصادي لعبت دوراً كبيراً في افشال الاتفاقية. فهي، أولاً، زادت الشقة بين القلة من أصحاب الملايين المتعددة وبين ال ٤,٥ مليون عائلة التي لا يزيد دخل الواحدة منها، والمؤلفة من ٥ الى ٦ أفراد، عن ١٢٠ جنيهاً في الشهر، وثانياً وضعت البرجوازية المستنيرة في صراع بين كامب ديفيد والسوق الاسرائيلي الضيق المنهار من جهة والسوق العربي المتسع المتنامي الذي تجري وراءه أميركا وأوروبا من جهة ثانية. وأضاف أن الطبقة البرجوازية في مصر ضخمة وقوية وتسيطر على الجيش والمؤسسات البيروقراطية والتقنية وفئات الموظفين. وقد اعتمد السادات عليها في البداية بتخديرها واغداق الوعود عليها بأن كامب ديفيد سيفتح أمامها الأسواق العالمية وسيجلب الرأسمالية اليهودية لتنعش مصر. ولمّا لم يتحقق الوعد، كان من الطبيعي أن تتحول هذه الطبقة باتجاه عربي وترى أن لا مستقبل لها دون السوق العربي؛ وباب هذا السوق هو القضية الفلسطينية.

وعرض الاستراتيجي الفرنسي الشهير، الجنرال بوي، موقف دول السوق الأوروبية المشتركة من تفاقيات كامب ديفيد، فقال: ان هذه الدول اتفقت جميعاً على أن الأتفاقيات أعطت كل ما يمكن أن تعطيه، والتقت على أنه لن يكون هناك تقدم أكثر نحو السلام دون تسوية شاملة يشارك فيها الفلسطينيون؛ وذلك يعني حتماً مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة رئيسها ياسر عرفات. وقال: هناك تقدم واضح في الموقف الأوروبي بصدد الحقوق الشرعية للفلسطينيين وحقهم في أن يكون لهم وطن، ودعم حجته باستعراض التصريحات الأوروبية منذ عام ١٩٧٣، الّا أنه لفت الأنظار الى أن الدول الأوروبية تجنبت، في الوقت ذاته، الاعتراف بأنه قد يكون هناك تناقض بين التقارب الاسرائيلي ــ المصري وبين تحقيق السلام الشامل في المنطقة الذي تدعو اليه. وقال ان أوروبا وافقت في البداية على اتفاقيات كامب ديفيد الّا أن تحفظاتها بدأت تظهر نتيجة القلق العربي المتنامي.

وألمح بوي الى محدودية الدور الذي يمكن لأوروبا أن تلعبه محذراً بذلك مداورة من المبالغة في تعليق الآمال على مبادرة أوروبية. وهو يعزو هذه المحدودية الى اعتماد أوروبا، من جهة أولى، على الولايات المتحدة أمنياً وعكسرياً، واعتمادها من جهة أخرى اقتصادياً، ولعدة سنوات قادمة، على النفط العربي. اضافة الى ذلك فان قدرة أوروبا على القيام بعمل ما ضئيلة أيضاً لعاملين: فهي لا تملك وزناً عسكرياً بالمقارنة مع القوتين العظميين، ولا تستطيع اتخاذ دور مستقل لها على الجبهة الديبلوماسية، لأن اسرائيل ترفض أن تقر لها بدور الوسيط.

أما المشتركان السوفياتيان، وهما أكاديميان من مركز العلاقات الدولية في موسكو، فقد عرضا الموقف الرسمي للاتحاد السوفياتي الذي يعتبر أن اتفاقيات كامب دايفيد وتطبيع العلاقات المصرية ــ الاسرائيلية، على أساس منفصل، عرقلا فرصة الوصول الى سلام حقيقي في المنطقة، وأن الولايات المتحدة تهدف الى اقامة